



تأثير سياسات الملك الحسن الثاني على الشباب في المغرب (١٩٦١ - ١٩٩٩)

م. د. دلال عبد الحسن جولان

جامعة كركوك / كلية الآداب / قسم التاريخ

dalal.abdallah@uokirkuk.edu.iq

المستخلص:

تأتي أهمية الشباب من أنهم أكبر فئة في المجتمع المغربي، كما يحظى الشباب في المغرب بقيمة مادية ورمزية على مر التاريخ المغربي، وهذا يتطلب من النظام السياسي في المغرب السماح للشباب المشاركة في الحياة العامة للمغرب، وبكافة مجالاتها، في سبيل تحقيق التقدم والتنمية، لابد من معرفة موقع الشباب في المغرب بالنسبة للسياسات العامة ولاسيما السياسية منها، وتوفير سبل النجاح للاستراتيجيات الوطنية، لأن أزمة الثقة ما بين الشباب والسياسة في المغرب مرتبطة بالنهج السياسي الديمقراطي.

و كما هو معروف أن الشباب هم الفئة المحركة لدينامو نظام الحكم في المغرب، وقوته، فخلال المدة التي حكم فيها الملك الحسن الثاني المغرب، إذ شهد عهده تحولات كبيرة وفي مختلف المجالات، عمل على إجراء الإصلاحات الدستورية، وجذب الاستثمارات الأجنبية لتعزيز الاقتصاد في المغرب فضلا عن تنفيذه لمجموعة من البرامج الاجتماعية وتوسيع نطاق التعليم، لتحسين مستوى الشباب المعرفي والمهاري.

ازداد ضغط الشباب على النظام السياسي في المغرب، والتي تمثلت بمقاطعة دستور عام ١٩٧٠، ومعارضة البرلمان الناتج عن انتخابات عام ١٩٧٠.

كان للملك الحسن الثاني تأثير كبير في شباب المغرب، خلال المدة التي حكم فيه المغرب من ١٩٦١ إلى ١٩٩٩، إذ كانت مشاركة الشباب السياسية محدودة جدا بسبب سياسة القمع والسيطرة، ولاسيما فيما يسمى بأعوام الرصاص، فضلا عن ذلك فقد واجه شباب المغرب التحديات الاقتصادية



مثل البطالة والفقر، مما أثر ذلك بشكل مباشر في مشاركتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فازداد ضغط الشباب على النظام السياسي في المغرب، والتي تمثلت بمقاطعة دستور عام ١٩٧٠، ومعارضة البرلمان الناتج عن انتخابات عام ١٩٧٠.

كان الملك الحسن الثاني حريصا على تطور التعليم، لإعادة ثقة الشباب بالنظام الحاكم في المغرب، فضلا عن تشريع سياسات سياسية واقتصادية واجتماعية، داعمه للشباب وتوهمهم لسوق العمل، وتوفير مستوى معاشي يليق بهم.

الكلمات المفتاحية: (شباب المغرب، الملك الحسن الثاني، السياسة، الاقتصاد، الثقافة).

The Impact of King Hassan II's Policies on Moroccan Youth

(١٩٩٩ _ ١٩٦١)

Dr.Dalal Abd _Al Hassan Jolan Al_ Saadawi

Kirkuk University / College of Arts / Department of History

dalal.abdalhassan@uokirkuk.edu.iq

Abstract:

The significance of youth stems from their position as the largest demographic cohort within Moroccan society. Throughout Moroccan history, youth have held substantial material and symbolic value. Consequently, it is imperative for the political system in Morocco to enable youth participation across all facets of public life to foster progress and development. Understanding the position of youth within general public policies, particularly political ones, is crucial for ensuring the success of national strategies, as the crisis of trust between youth and politics in Morocco is intrinsically linked to the democratic political approach.

Youth are recognized as the driving force and strength of the governing system in Morocco. During the reign of King Hassan II, Morocco experienced significant transformations across various sectors. His era witnessed constitutional reforms, attracted foreign investments to bolster the economy, and saw the implementation of numerous social programs



alongside the expansion of education to enhance the cognitive and skill levels of young people.

However, youth pressure on the Moroccan political system intensified, notably manifested through the boycott of the ١٩٧٠ constitution and opposition to the parliament resulting from the ١٩٧٠ elections. King Hassan II exerted considerable influence over Moroccan youth during his rule from ١٩٦١ to ١٩٩٩. Political participation of youth remained severely limited due to policies of repression and control, particularly during the period known as the "Years of Lead." Furthermore, Moroccan youth faced economic challenges such as unemployment and poverty, which directly impacted their political, economic, social, and cultural engagement. This further escalated youth pressure on the political system, exemplified by the aforementioned boycott of the ١٩٧٠ constitution and opposition to the ١٩٧٠ election's parliament.

King Hassan II was keen on advancing education to restore youth confidence in the ruling system. Additionally, he legislated supportive political, economic, and social policies aimed at empowering youth, qualifying them for the labor market, and ensuring a dignified standard of living.

Keywords(Moroccan Youth,King Hassan II,Politics,Economy, Culture)

المقدمة:

يتناول البحث (تأثير سياسات الملك الحسن الثاني على الشباب في المغرب ١٩٦١ _ 1999)، إذ يهدف البحث إلى دراسة كيفية تأثير سياسات الملك الحسن الثاني في المغرب التي اتبعتها في المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية، على حياة الشباب في المغرب ، لمساعدتهم في بناء مستقبل مشرق لهم.

يتطلع الشباب في المغرب نحو سياسات عامة تكون موجهة للجميع، بغض النظر عن القومية او الدين او المذهب او الأصول العرقية والجغرافية، او آرائه او طبقته الاجتماعية ، وهذا لا يتحقق من وجهة نظرهم الا باتباع الأسس الديمقراطية في المغرب.

حكم الملك الحسن الثاني المغرب (١٩٦١ _ ١٩٩٩) ، وكان لحكمه تأثيرا كبيرا في الشباب في المغرب، إذ شهد عهده تطورات سياسية تضمنت السماح للشباب في المغرب المشاركة في الحياة



السياسية على الرغم من أنها كانت محدودة جداً، إلا أنها أعطت للشباب الفرصة التعبير عن آرائهم السياسية ، أما الاقتصادية فتمحورت حول خلق فرص العمل للشباب العاطل، لتحسين المستوى المعاشي لهم، ما الاجتماعي، فاشتملت على إصلاح وتعزيز التنمية الاقتصادية، والقضاء على الفقر والجهل والامية.

وعلى الرغم من الشباب يمثلون نسبة كبيرة من سكان المغرب، إلا أنهم لم يتم دمجهم على الوجه الأمثل، ضمن المعادلة الشاملة للتنمية، فالبطالة والعوز والحاجة دفعت نحو تنامي شعور اليأس والإحباط ، وتنامي ظاهرة الهجرة إلى خارج أراضي المغرب، بحثاً عن حياة أفضل، فضلاً عن محنة العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات.

إشكالية البحث:

عرف المغرب خلال حكم الملك الحسن الثاني تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية وتعليمية، لتطوير السياسات العمومية للمغرب، وكان لشباب المغرب الحصة الأكبر من تأثير هذه السياسات سواء كان بالحصول على فرص التعليم او الحصول على العمل، والمشاركة في السياسة، وواجه الشباب مشكلة البطالة والهجرة واتساع الفوارق الطبقية، ونطرح التساؤل إلى أي حد ساهمت سياسات الملك الحسن الثاني بالتأثير على الشباب، وما ابرز السياسات التي انتهجها الملك الحسن الثاني، وكيف أثرت هذه السياسات في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية الاجتماعية والتعليمية.

أهمية البحث: مجلة العلوم الأساسية للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

دراسة مرحلة مهمة من تاريخ المغرب، الا وهي حكم الملك الحسن الثاني ، والتي امتدت قرابة (٤) أربعة عقود، ويركز البحث على فئة الشباب، لانهم قوة أساسية في احداث التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي، فضلاً عن ذلك يساهم البحث في فهم العلاقة ما بين السياسات العمومية للمغرب وتأثيرها على الشباب.

أهداف البحث:

التعرف على سياسات الملك الحسن الثاني السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والتعليمية، وإبراز دورها في تشكيل واقع الشباب وتوفير فرص التعليم والعمل لهم، ومعرفة مدى نجاح سياسات الملك الحسن الثاني في تحسين الوضع العام لشباب المغرب

حدود البحث:

إن اختيار عام ١٩٦١ كبداية لموضوع البحث أت من كون تسلم الحسن الثاني رسمياً العرش، هو بداية تأثير سياساته على الشباب في المغرب، أما التوقف عند عام ١٩٩٩ فهو تاريخ وفاة الملك الحسن الثاني. ولأسباب التي ذكرتها، دفعني إلى اختيار الموضوع في محاولة للكشف عن دور الملك الحسن الثاني السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وإسهامه في الأحداث المهمة التي أحاطت بسياسة المغرب ومحاولاته للقيام بالإصلاحات المتعددة ارضاءً للشباب المغربي .

هيكل البحث:

تم تقسيم البحث على مطلبين، فضلاً عن المقدمة والتمهيد والخاتمة التي حصدت فيها النتائج، والتي عدت بمثابة انعكاس للتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الحاصل في المغرب، فضلاً عن الخلاصة.

تطرق المطلب الأول إلى تأثير سياسة الملك الحسن الثاني السياسية في الشباب في المغرب، أما المطلب الثاني فدرس تأثير سياسة الملك الحسن الثاني الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية على الشباب في المغرب، فتضمن أولاً: تأثير سياسة الملك الحسن الثاني الاقتصادية على الشباب في المغرب. وثانياً: تأثير سياسة الملك الحسن الثاني الاجتماعية والثقافية في الشباب في المغرب. وثالثاً: تأثير سياسة الملك الحسن الثاني التعليمية على الشباب في المغرب.

تمهيد: _

قبل الدخول في صميم الموضوع، لابد من إبراز خصائص سكان المغرب، فقد كانت القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تعاني من الجمود، وقد شهد المغرب منذ الاستقلال إحصائيين للسكان، الأول: عام ١٩٦٠ ، والثاني: عام ١٩٧١، وقد عبأت وزارة الداخلية عدداً كبيراً



من رجال الإحصاء، في يوليو / تموز عام ١٩٧٠، وفي الوقت نفسه أعلن الملك الحسن الثاني عن إجراء استفتاء وطني حول الدستور الجديد، وأعلنت وزارة الداخلية بأنها غير قادرة على تحمل مسؤولية الإحصاء والاستفتاء في ان واحد، ليتم تأجيل الإحصاء إلى يوليو / تموز عام ١٩٧١، ويسود بعض الاعتقاد ان هناك تعمد في تأخير نشر نتائج الإحصاء، أي انه يوجد احتمالية بتغيير بعض الأرقام للتقليل من نسبة تزايد السكان، وتضخيم نسبة ارتفاع الدخل الفردي، الذي حصل اثناء وضع الخطة الخماسية (١٩٦٨ _ ١٩٧٣)، إذ يقدر عدد سكان المغرب وفق إحصاء عام ١٩٧١ بحوالي (٤, ١٥) مليون نسمة، ويحتمل ان يكون العدد الحقيقي يتجاوز (١٦) مليون نسمة، وربما (١٧) مليون نسمة، فيقدر عدد سكان المغرب عام ١٩٦٠ حوالي (١١٦٢٦٢٣٢) نسمة مقابل (١٥٣٧٩٢٤٩) نسمة عام ١٩٧١، وان ظاهرة نمو المدن لها دلالة سياسية بالنسبة للنظام السياسي في المغرب، بانه اعتمد اساساً على البوادي، وان النخبة الشابة في المغرب، يبدو اقرب إلى رأس الهرم، فتوجد ما يقارب (٧٢%) من السكان يقل عمرهم عن (٣٠) ثلاثون عام ، ونظراً لصغر سن هذه الفئة، لم يسمح لها بالمشاركة في الحركة الوطنية، لان أكبرهم مع بداية الاستقلال يبلغ (١٥) خمسة عشر عاماً ، كما ان هناك (٥٦%) من سكان المغرب تصل أعمارهم تحت (٢٠) عشرون عاماً، فيبلغ أكبرهم مع بداية الاستقلال (٤) أربعة أعوام، وإذا اخذنا بالاعتبار ان سن الرشد الانتخابي هو (٢١) واحد وعشرون عاماً، أي ان أكثر من نصف سكان المغرب محرومون من التمثيل السياسي (واتريوري، ١٩٨٢، صفحة ٢٠_٢١).

أخذ الملك الحسن الثاني على عاتقه مهمة ، بناء المغرب الحديثة بناء يليق بتاريخها العريق، والذي بدأ بهذا المشروع قبله والده الملك محمد الخامس، لكن طموحه تعرض لبعض العراقيل التي من شأنها أجلت من تحقيقها، والمقصود هنا قضية منطقة الصحراء الغربية، واستعادة الوحدة الترابية، باتباع سياسة الحكمة والتأني، التي من شأنها مكنته من إدارة الازمات الداخلية والخارجية (لوران، الحسن الثاني، ذاكرة الملك، ١٩٩٣، صفحة ٤٧).

سبقت مدة تولي الملك الحسن الثاني العرش، توترات سياسية حول كيفية توزيع السلطة، ما بين المؤسسة الملكية والأحزاب السياسية الوطنية ، وفي مقدمتها حزب الاستقلال، ليتفق الطرفان على صيغة النظام الملكي الدستوري، ليجد الملك الحسن الثاني أمامه مهمة صعبة في تحديث البنية السياسية للمغرب، في وسط تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن اصطدامه بطموحات الشعب نحو التغيير التي تفوق الحدود، فكان لزاماً عليه المحافظة على الاستقرار السياسي



للتفاعل والاستجابة مع مطالب الشعب الإصلاحية، من دون المساس بنظامه السياسي (عرجي، ٢٠٢٥، صفحة ١٩٧).

تأتي أهمية الشباب (جمع مذكر ومؤنث معا، وتعني الفتاة والحادثة، إذ يطلق لفظ (شبان) كجمع مذكر على مفرد شباب ، بينما يطلق لفظ (شابات) كجمع مؤنث على مفردة شابة، وتعطي كلمة الشباب معنى اخر ، أي سن البلوغ لكن لم يصل إلى سن الرجولة) (كردمين، العدد ١١، صفحة ١٢٥) ، لأنهم أكبر فئة في المجتمع المغربي، ورأسماله، فهم رمز الأمم وعنوان النهضة، وهم سلاح العصر ، وهم أكثر فئة في المجتمع تقبلا للتغيرات لانهم في مرحلة تغيير بيولوجي ، وهم المصدر الأساسي في أحداث التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (فودة، ٢٠١٤، صفحة ١).

يقصد بالشباب الفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم ما بين (١٥ و ٢٥) عام، وهذا المعيار تبنته (السنة الدولية للشباب عام ١٩٨٥) ، بينما وضعت منظمة (الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة) الشباب تحت طائلة الفئات العمرية التي تتراوح بين (١٥ و ٢٤) عام ((امشنوك، الشباب المغربي بين تحديات الاندماج ورهانات السياسات العمومية الاستراتيجية الوطنية للشباب ٢٠١٥ _ ٢٠٣٠، ٢٠١٩، صفحة ١٠٥)، بينما عرف صندوق الشباب التابع للأمم المتحدة بوصفهم (ان الشباب هم من تتراوح أعمارهم ما بين (١٥ و ٣٢) عاما ((القادر س.، ٢٠١٩، صفحة ١١٤١) ، لكن هذا التحديد ليس ثابتا بل يتغير وفقا للبيئة والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية موضوع البحث، وأهم ما يميز المغرب بعد الاستقلال هو معاناة الشباب في المغرب وعدم تمكنهم من الاندماج بين القطاعات المختلفة سواء أكانت السياسية أم الاقتصادية، فلا بد من تكثيف الجهود لإنجاح إدماجهم بمختلف القطاعات، لأن المغرب بدون شبابها معرضة للزوال في ظل التحولات السوسيوبيولوجية، وهو علم يدرس المجتمع والعلاقات الإنسانية، ويهتم بتحليل النظم الاجتماعية ، والقادات والتقاليد والقيم، وكيفية تأثيرها في سلوك الانسان داخل المجتمع (دوركهايم، صفحة ٤٥). التي تشهدها المسألة الشبابية في المغرب، بالتنسيق بين الالتزام السياسي والإرادة الديمقراطية (الشرابي، ٢٠٢٢، صفحة ٩٢).

إن اندماج الشباب في المجتمع يعد عنصراً فعالاً ومتفاعلاً مع مشكلاته وهمومه ، ودينامية التنمية والبناء الاجتماعي، حراً في اختياراته، كما أن ربط الشباب في المغرب برهانات التنمية، وتوظيفه كطاقة إيجابية تستوجب بلورة رؤية متكاملة في أهدافها (امشنوك، المصدر السابق، صفحة ١٠٩).

المطلب الأول

_ تأثير سياسة الملك الحسن الثاني السياسية في الشباب في المغرب:

كان الملك الحسن الثاني يسعى دائماً إلى اتباع سياسة الحذر للحفاظ على سلطته، وذلك عن طريق اختيار من يقف إلى جانبه رجالاً وقادة لا يملكون أنصاراً كثيرين ، وليس لديهم حظوظ في تكوين شبكة من الأنصار ، ولا يكون أمامهم سوي خيارين، إما خدمة الملك الحسن الثاني ، أو السقوط في النسيان، وطبعت مرحلته السلطوية والتي امتدت أربعة عقود (١٩٦١ _ ١٩٩٩) (واتروري، المصدر السابق، صفحة ٢٤٤)، بطابع الصراع مع المعارضة والمتمثلة بالأحزاب السياسية (الصادق، حركة ٢٠ فبراير بالمغرب : دراسة في سياقات التحرك وبنية التحرك ، ٢٠١٨، صفحة ٥٨)، فضلاً عن أنه واجه مشكلة أخرى متمثلة باقتراح أيديولوجية قادرة على إرضاء طموح الشباب المغربي، إذ حاول الملك الاعتماد على خليط المواطنة والقيم الدينية ، لتكوين عقلية الشباب ، إذ أراد أن يحث الشباب على التضحية في سبيل المغرب (واتروري، المصدر السابق، صفحة ١٤٦) ، إذ تعامل الملك الحسن الثاني مع الأحزاب بثلاث مراحل ، الأولى مرحلة الإضعاف لأنها منافس قوي للملكية، فاشرف الملك الحسن الثاني بنفسه على الدستور واستعان بالخبراء وعرضه على الاستفتاء الشعبي ، وسوف صورة سلبية عن الأحزاب ولاسيما اليسارية كالحزب الشيوعي المغربي، أما المرحلة الثانية فكانت مرحلة التهميش للأحزاب السياسية عن طريق تعطيل الحياة البرلمانية ، أما المرحلة الثالثة فقد تعامل الملك الحسن الثاني مع الأحزاب بالأسلوب الديمقراطي ، ليضع حدا للبعد ما بين الأحزاب والملكية ، وقرب منه الأحزاب الأكثر قوة ونفوذ للحفاظ على سلطته (يحيوي، ٢٠٢٢، صفحة ٦٩ _ ٧٠).

تعددت محاولات المصالحة، ففي عام ١٩٦٣ و ١٩٦٤ أتاححت الانتخابات التشريعية، فرصة بان يتفق كل من حزب الاستقلال ، وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذي تأسس عام ١٩٥٩ في المغرب بعد انشقاق قيادات حزب الاستقلال، ومن ابرز مؤسسيه المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد وعبدالله إبراهيم، وقد مثل الحزب تياراً يسارياً في السياسة المغربية، فضلاً عن ارتباطه بالحركات العمالية والطلابية والنقابية، والمطالبة بالإصلاحات الديمقراطية والاجتماعية في المغرب (ضريف، ١٩٨٨، صفحة ١٢٠) . على أن لا يتنافس مرشحوهما في نفس المقاطعات، ولم يكن هناك مجال للتحالف ما بين الحزبين بسبب مواقفهما المختلفة حول دستور عام ١٩٦٢، وفضلاً عن



ان حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كان يعيب قيادات حزب الاستقلال التي وصفت بالعنيفة، ليضيف حزب الاستقلال في لجنته التنفيذية شباب مستقلون ذات عقلية عصرية، مثل (السياسي محمد الديوري ، والمحامي محمد بوسته ، والدبلوماسي عبد الحفيظ القادري ، والسياسي والاجتماعي عبد الكريم الفلوس ، والمؤرخ والاديب والباحث عبد القادر التازي ، ومحمد بريك) (واتريوري، المصدر السابق، صفحة ١٦٨).

يحظى الشباب في المغرب بقيمة مادية ورمزية على مر التاريخ المغربي (الصادق، حركة ٢٠ فبراير بالمغرب: دراسة في سياقات التحرك وبنية التحرك، ٢٠١٨، صفحة ٨٥)، فهم عماد المغرب وتماسك نظمه، عن طريق تفاعلهم مع مشاكل المغرب بكافة جوانبها (امشوك، المصدر السابق، صفحة ١٠٢).

يشكل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي تأسس في ٢٦ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٥٦، برئاسة محمد الخصاصي ، أهم جمعية طلابية، ويضم الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الطلبة المغاربة الذين يتابعون دراستهم العليا في داخل المغرب وخارجه، وكذلك يضم الطلبة الأجانب الذين يتابعون دراستهم داخل المغرب، ودافع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب عن حقوق الطلبة، والمتمثلة بالسكن والمنح الدراسية، والإدماج الوظيفي بعد التخرج (منصف، ٢٠١٨، صفحة ٤) ، وكما ساهمت في تشكيل الوعي السياسي داخل الجامعات والمعاهد في المغرب منذ الاستقلال، وجاء في ديباجة القوانين المنظمة للاتحاد الوطني لطلبة المغربي: ان الطالب المغربي جزء لا يتجزأ من الشعب المغربي، له حقوقاً متعددة منها حقه في وسائل النمو الفكري والبدني، وحقه في التنظيم لضمان حقوقه، وابداء رأيه في حل المشكلات الوطنية ولاسيما المتعلقة بالتعليم، بينما واجباته فتمثلت بتحرير المغرب من التبعية والاستغلال ، ورفع الظلم الاجتماعي، وبناء مجتمع ديمقراطي، وتعزيز الوحدة الترابية، ونشر الوعي والثقافة، وفضح جميع اشكال السيطرة الأجنبية، فضلاً عن ذلك وضع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب له مجموعة من الأهداف منها: تمثيل الطلبة امام السلطات الحكومية والجامعية والرأي العام، والدفاع عن مطالب الطلبة ، وتحقيق الاستقلال المادي والمعنوي للطلبة (unem.net) وعلى الرغم من ان الاتحاد الوطني للطلبة يدعي باستقلاله عن حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فضلاً عن ذلك فقد كان الاتحاد الوطني للطلبة يحظى بموقع استراتيجي، في توجيه خريجي الجامعات كيفما يشاء، ففي عام ١٩٦٣ اصدر قرار بإعدام حميد برادة غيايباً، وهو ابرز قادة الاتحاد الوطني للطلبة لأنه عبر عن رأيه حول الصراع الجزائري _ المغربي، كما اعتقل محمد



الحلوي لانتقاده الحكم بحق حميد براده، كما طالب الوكيل العام في عام ١٩٦٤ بضرورة حل الاتحاد الوطني للطلبة بحجة أن قانونه التأسيسي لا يتطابق مع نص قانون ٢١ يونيو/حزيران لعام ١٩٦٤، والذي ينص على أنه يمنع غير الجامعيين من الانضمام إلى الجمعيات الطلابية، إذ كان الاتحاد الوطني للطلبة يسمح لتلاميذ الدارس الثانوية بالانضمام اليه، فضلاً عن ذلك فإن التشكيلات السياسية فقدت هيمنتها على الحركة الطلابية، ففي عام ١٩٧٠ احتدم الصراع ما بين نظام الملك الحسن الثاني والطلبة، مما أدى إلى ظهور أحزاب ذات طابع ماركسي متطرف مثل حزب التقدم والاشتراكية، ليصبح الاتحاد الوطني للطلبة في المغرب عام ١٩٧٢ تحت المراقبة (واتروري، المصدر السابق، صفحة ١٨٩ - ١٩٠). وتم في عام ١٩٧٣ حظر نشاط الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، لمدة (٥) أعوام بعد هيمنة التيار اليساري عليه، ومنعه من العمل القانوني، واعتقال عدد من النشطاء الطلبة، وهذا الحظر جعل الاتحاد يعاني من الصراعات والانقسامات، فضلاً عن انسحاب الطلبة التابعين لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منه (رباص، ٢٠٢٢).

ازداد ضغط الشباب على النظام السياسي في المغرب، والتي تمثلت بمقاطعة دستور عام ١٩٧٠، ومعارضة البرلمان الناتج عن انتخابات عام ١٩٧٠، إذ بلغت نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات النيابية لعام ١٩٧٠ على وفق ما أقرته وزارة الداخلية المغربية نحو (٤٠، ٨٥ %)، والتي فاز بها حزب (المرشحون الاحرار)، وهي تعد نسبة عالية للمشاركة في الانتخابات مقارنة بالدورات الانتخابية التالية التي شهدتها المغرب، إذ حصل الحزب المذكور بأغلبية المقاعد النيابية والتي بلغت (١٦٩) مائة وتسع وستون مقعداً نيابياً (الاندلوسي، ٢٠١٦، صفحة ١٧٦)، فضلاً عن قيام أولاد خليفة القاطنين بمنطقة غرب المغرب عام ١٩٧٠، بانقضاة شعبية (بوعزيز، صفحة ٤٣).

اتحد الثنائي (حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاتحاد المغربي للشغل) مع حزب الاستقلال عام ١٩٧٠ وتكوين الكتلة الوطنية، التي لم تكن متفائلة حول الوضع العام في المغرب، بسبب سياسة التشدد التي يتبعها الملك الحسن الثاني، إذ تمكن الأخير من تجزئة التنظيمات السياسية، وتقديمه دستوراً يوسع من صلاحياته، فضلاً عن ذلك انتقد الملك الحسن الثاني الكتلة الوطنية بخطاب ألقاه في أغسطس / اب عام ١٩٧٠ قائلاً: (الذين جعلوا من السباب، ومن الفضيحة معاشهم اليومي)، مضيفاً أنه لو لا تسامحه مع التصريحات المعادية للدستور، لقدمهم للمحاكمة، بتهمة المساس بكرامة المغرب، وعلى الرغم من أن الأحزاب لم تكن بمستوى التهديد الذي ادعاه الملك الحسن الثاني، وتوجيه انتقادات قوية لهم، إلا أن الملك الحسن الثاني أراد من وراء ذلك



تحقيق هدفين، الأول: منح الكتلة الوطنية بعض المصادقية، لأنه على علم من ضعفها، يريد أن يجعل منها قوة معارضة تغري الشباب من فئة الطلبة اليها، لكونهم يتجهون نحو التطور باتجاه الراديكالية، فضلاً عن ذلك أراد الملك الحسن الثاني ادخال أعضاء الكتلة الوطنية، في حكومته لكي تتجح الانتخابات التشريعية، فوجد الملك الحسن الثاني أنه من الأفضل له تأطير طاقات الشباب من طرف سياسي وهو ما يتمثل بالكتلة الوطنية المعتدلة، بدلاً من أن يقوم بتعبئتها قادة سياسيون ثوريون ففي علم ١٩٧٠ حدث عدة اضطرابات في المدارس والجامعات، عكرت صفو الأجواء الدراسية (واتريوري، المصدر السابق، صفحة ١٧١-١٧٢)، و مما ترتب على ذلك أيضاً محاولة انقلاب الصخيرات عام ١٩٧١، فعندما ورث الملك الحسن الثاني ملكية مطلقة، لتسمى المدة التي حكم فيها بـ (سنوات الرصاص)، لكثرة الاغتيالات والاختطافات للمعارضين لحكمه (خواص، ٢٠١٣، صفحة ٤٤)، وعندما احتفل الملك الحسن الثاني بعيد ميلاده الـ (٤٢) الثاني والأربعون، بتاريخ ١٠ يوليو / تموز عام ١٩٧١ وفي هذه الاثناء نفذت المحاولة الانقلابية الأولى ضده، عندما استعان الجنرال محمد المدبوح بمجموعة من الطلبة الشباب التابعين للمدرسة العسكرية (بأهرمومو والتي تعرف اليوم باسم رباط الخير)، والتي تقع بضاحية في مدينة صفرو، والذين لم يمضي على انضمامهم للمدرسة سوى (٣) ثلاثة اشهر، فأطلق هؤلاء الشباب الرصاص بشكل عشوائي، ومن دون وعي لخطورة الموقف، لعدم امتلاكهم الخبرة ومن ناحية أخرى لم تكن لديهم أدنى فكرة عن الانقلاب، ليسقط حوالي مائة قتيل، و مائتا جريح من الموظفين التابعين لحكومة الملك الحسن الثاني، وكان من بين الجرحى شقيق الملك الحسن الثاني الذي يدعى (مولاي عبدالله)، بينما بلغ عدد القتلى من طلاب المدرسة العسكرية نحو (٢٠٠) مائتا قتيل (أزي، ٢٠٢٤، صفحة ٢٧٣)، وتم سجن المعتقلين عدة أشهر من دون محاكمة، وتعرض بعضهم للتعذيب، وتم تقديم (١٩٣) مائة وثلاثة وتسعون متهماً للمحاكمة في مدينة مراكش، ودفعت هذه الأحداث الدامية بالصخيرات، الملك الحسن الثاني ليكون متسامحاً مع حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وإصدار العفو العام عن المتهمين فيما بعد (واتريوري، المصدر السابق، صفحة ٢٦٦)، ومحاولة انقلاب القنيطرة عام ١٩٧٢، ثم تلتها انتفاضة قام فيها مولاي بوعزة في إقليم خنيفرة عام ١٩٧٣، فما كان من الملك الحسن الثاني الا ان قام بقمع المشاركين فيها من الشباب بالسجن والاعدام (عزيز، صفحة ٤٣)، هذه الإجراءات اثرت على هيبة الملك الحسن الثاني ودوره كملك (أزي، المصدر السابق، صفحة ٢٧٣). لان وكما هو معروف ان من السمات المهمة في نظام الحكم في المغرب هو سمو المكانية



التاريخية والسياسية والدينية للملك الحسن الثاني، إذ كان الأخير حريصا على استمرارية العمل السياسي في المغرب، عن طريق المصالحة الوطنية مع أحزاب المعارضة، فسمح الملك الحسن الثاني للمعارضة من الأحزاب المشاركة في العملية السياسية، بمقابل هذا الاجراء ان تعمل الأخيرة على الاعتراف بقدسية كل من (الملكية والإسلام)، وإرسال الجيش المغربي إلى الجولان عام ١٩٧٤، والايامن بقضية الصحراء الغربية لعام ١٩٧٤ (الديمقراطي، ١٩٩٥)، كدليل على أن الملك الحسن الثاني يعزز مبدأ الديمقراطية، سالك طريق الإصلاح السياسي (لومة، ٢٠٠٤، صفحة ١١). كما تنامت الحركات النضالية الشبابية بعد الفراغ الذي أحدثه الجيش بين صفوفه، عندما قام بمحاولة الانقلاب المذكورة آنفا، ليصدر (الميثاق الجماعي) في ٣٠ سبتمبر / أيلول عام ١٩٧٦، وإجراء الانتخابات التشريعية في نوفمبر / تشرين الثاني العام نفسه ، وانتخابات أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٧ (لحسن، صفحة ١٤ ، ١٧٦)، إذ بلغت نسبة مشاركة الشباب فيها نحو (٨٢ %، ٤)، والتي فاز فيها حزب (التجمع الوطني للحرار) ، اذ حصل الحزب على (١٤١) مائة وواحد واربعون مقعدا نيابيا، لتتراجع نسبة المشاركة في الانتخابات أكثر وبشكل واضح عندما بلغت النسبة في انتخابات عام ١٩٨٤ إذ بلغت نحو (٦٧ %، ٤)، والتي فاز فيها حزب (الاتحاد الدستوري)، وهذا التراجع والامتناع ومقاطعة صناديق الاقتراع شكلت خطرا على الملك الحسن الثاني، بشكل خاص ،ونظامه السياسي بشكل عام (الاندلوسي، المصدر السابق، صفحة ١٧٥).

قاد الشباب في المغرب مظاهرات دموية عام ١٩٨٤، والتي أفضت إلى نتيجة مفادها عزلة الشباب ومنعهم من المشاركة في الأحزاب السياسية ، ولاسيما بعد فشل كل من (حزب الاتحاد الاشتراكي ، وحزب التقدم الاشتراكي ، وحزب جبهة القوى الديمقراطية) ، باستغلال الشباب للوصول إلى السلطة وتحقيق مصالحها ، في الوقت نفسه بدأ الشباب في المغرب العزوف عن السياسة ، كأنها شيء لا يعينهم وتحديدا بعد سنوات الرصاص، فضلا عن مقاطعة الانتخابات النيابية ، وانعدام ثقتهم بالأحزاب السياسية فضلا عن التزوير، واستغلال الدين لجذب الشباب واستعمالهم كسلم للوصول إلى السلطة (هنغتون، ٢٠١٥، صفحة ٥٠) .

لا بد من الإشارة إلى مسألة مهمة ألا وهي أن مشاركة شباب الأرياف في الانتخابات تعد مشاركة تقليدية ، بينما كانت مشاركة الشباب القاطنين في المدن، مشتركة واعية ويعود السبب في ذلك إلى انشغال شباب الأرياف بالأمر الشخصي كالهجرة إلى المدينة، فضلا عن انتشار الفقر



والجهل والتخلف الناتج عن انقطاعهم عن الدراسة ، فضلا عن المرض والأمية، ولديهم قناعة تامة بأنه لا جدوى من العمل السياسي (الصادق، صفحة ٥٨).

إن انعدام ثقة الشباب في المغرب بالعمل السياسي في ظل حكم الملك الحسن الثاني، قد تراجع بعد أن اتبع الأخير سياسة الإصلاح وبناء دولة المؤسسات ، لإعادة ثقة الشباب بالمؤسسة الملكية بشكل خاص، وشعب المغرب بشكل عام وضمان استقرار المغرب (محسن، ٢٠٠٨، صفحة ١٣). وهنا يتطلب التعزيز من قدرة الشباب في المغرب عن طريق السماح لهم بالمشاركة الفعالة في العملية السياسية بالانضمام إلى المنظمات والجمعيات الوطنية، وزيادة الوعي السياسي عندهم للمشاركة في الانتخابات النيابية، مما يؤدي إلى تعزيز المسار الديمقراطي في المغرب (امشنوك، المصدر السابق، صفحة ١٠٨).

غير الملك الحسن الثاني من سياسته التعسفية تجاه الشباب، عن طريق إعداد أدوات ومهام ومبادئ تقوم على مبدأ الديمقراطية وجعلها أساس في كل سياساته العمومية، للمزاوجة بين ضمان استمرار نظامه والاستجابة لمتطلبات الشباب (بوزوتية، ٢٠٢٠، صفحة ٢٣٨)، وهذا يتحقق باتباع الدساتير المغربية للأعوام (١٩٧٠ و ١٩٧٢ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦) (عناني، ٢٠١٨، صفحة ٤٥) ، وبرر الملك الحسن الثاني عمليات القمع التي طالت المعارضين من الشباب ، بأنه ضرورة ملحة في مواجهة الأطراف المحاولة لأسقاط نظامه، ويقصد هنا بعض قادة الأحزاب الذين عملوا على تعبئة الشباب الوطني ضده، فضلا عن الانضمام للمعارضة البرلمانية، للمطالبة بالديمقراطية، وإقامة الإصلاح السياسي، وتأسيس المجلس الاستشاري الخاص بحقوق الإنسان عام ١٩٩٠، والاعفاء عن المعتقلين السياسيين عام ١٩٩١ (يحياوي، المصدر السابق، صفحة ٧٠ - ٧١).

في ظل فتح المجال أمام أحزاب المعارضة، وفتح المجال أمام النقاش السياسي، وبناء الثقة السياسية، عبر المدخل الاقتصادي وعدم اغفال القادة عن الإدارة العقلانية للموارد الاقتصادية، وهذا يتطلب تنشئة سياسية تقوم على القيم والمعتقدات، أي خلق ثقافة سياسية بما يتلاءم مع الأوضاع السائدة، لأنه عن طريقها سيتمكن الشباب من تعلم الخبرات والمهارات التي تمكنهم من المشاركة في إدارة الدولة وبمختلف القطاعات ، عن طريق بلورة قيم العمل الجماعي، والمسؤولية المشتركة، لمنع التفكك والتجزئة، وتوسيع المشاركة السياسية، عن طريق تعميق روح العمل الجماعي لدى الشباب، وتنمية دوافعهم للانخراط في الحياة السياسية، وهذا يتوقف على قدرة مؤسسات التنشئة السياسية،



وتشجيع الشباب على الانخراط في الأحزاب السياسية (احمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات ام خارجها: دراسة في الاشكاليات ومعايير الاختيار، ٢٠١٨، صفحة ١٣٥) .

ازدادت أهمية الإصلاح السياسي مع ما واجهه النظام السياسي في المغرب من تحديات معقدة، إذ ازدادت مطالب الكتلة الديمقراطية بالإصلاح السياسي، والتي لاقت استجابة الملك الحسن الثاني، وطرح فكرة التناوب على السلطة، في خطاب ألقاه الأخير أمام افتتاح مجلس النواب بتاريخ ١٨ أكتوبر /تشرين الأول عام ١٩٩٣، وما كان من الكتلة الديمقراطية الا بالرد على الملك الحسن الثاني بمذكرة في ١ / نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٩٣، واطعة فيها شروط المشاركة في الحكومة التناوبية، أهمها إرساء المؤسسات الديمقراطية ونزاهة الانتخابات، وبعد ثلاثة أيام من المذكرة أجاب الملك الحسن الثاني عليها بالموافقة مقابل الاحتفاظ بالحقائب الوزارية الأربعة (الوزير الأول ووزارة الداخلية ووزارة الخارجية والعدل) ، وفشلت المباحثات التي أجريت بتاريخ ٥ يناير /كانون الثاني عام ١٩٩٥ حول تشكيل حكومة التناوب بقيادة أحزاب المعارضة، ثم تبنى الملك الحسن الثاني اعلان الإصلاح الدستوري في ٢٠ أغسطس / اب عام ١٩٩٥، ورفعت أحزاب الكتلة الديمقراطية عام ١٩٩٦ مذكرة إلى الملك الحسن الثاني تضمنت، على نقطة مهمة الا وهي دعم الحياة البرلمانية، واجراء الانتخابات التشريعية بتاريخ ٤ نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٩٧، وكلف الملك الحسن الثاني وزير المالية (ادريس جطو) عام ١٩٩٨ بإجراء لقاء مع (عبد الرحمن اليوسفي) الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي، إذ استقبله الملك الحسن الثاني في ٤ فبراير / شباط عام ١٩٩٨ بقصر الرباط، وكلفه بتشكيل حكومة التناوب في ١٤ مارس / آذار عام ١٩٩٨ (الرزاق، ٢٠٢٠، صفحة الملخص) .

يتضح مما سبق أن علاقة شباب المغرب بالسياسة، كانت تسير بمسار معقد، تتخلله محاولات لإعادة بناء الوعي السياسي، الذي يعكس قوة الشباب وجرأتهم ، فخلال الأعوام (١٩٧٠ _ ١٩٨٤) عندما كانت السياسة امتدادا لهوية الشباب في المغرب، لتتشكل نواة المقاومة الفكرية في الجامعات، فضلا عن الحركات الطلابية، التي سعت لتقويض سلطة الاستبداد التي يقودها الملك الحسن الثاني، فما كان من الأخير الا ان يتبع أسلوب القمع والاختطاف وإصدار احكام بالسجن وفق محاكمات تعسفية، فكانت انتفاضة عام ١٩٨٤ انفة الذكر رمزا للصدام الدموي بين الدولة وشبابها، وكما قال فلاديمير لينين (لا يمكن ان يكون هناك ثورة بدون شباب ثوري، كما لا يمكن ان يكون هناك شباب ثوري دون النظر إلى المستقبل بثقة.



المطلب الثاني

_ تأثير سياسة الملك الحسن الثاني الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية على الشباب في المغرب: _

اولاً/ تأثير سياسة الملك الحسن الثاني الاقتصادية على الشباب في المغرب: _

واجه المغرب بعد الاستقلال مشكلات اقتصادية كثيرة، تمثلت في ضعف البنى التحتية، وهذا عُدَّ بمثابة تحدٍ كبير للملك الحسن الثاني وتوجيه تركيزه نحو بناء اقتصاد وطني يهتم بتطوير القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة (العروي ع.، ١٩٩٦، صفحة ٣١٥).

عندما تتجسد حالة الاستقرار السياسي ، فإنه يعد بمثابة المناخ الملائم لتوجيه السياسات الاقتصادية نحو التنمية، ورفع المستوى المعيشي للأفراد، مما سيعكس الرضا الشعبي تجاه النظام السياسي، أي ان الاستقرار السياسي له دور في إنجاح السياسات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية (احمد، المصدر السابق، صفحة ١٣٢).

يعد المغرب بلداً متوسط الدخل، ويتسم بالتنوع الاقتصادي وهو جيد نسبياً، وبالرغم من أن المغرب يعد المصدر الرئيس للمنتجات الزراعية والسيارات والاسمدة في منطقة المغرب العربي، الا انه لايزال معرض لتقلبات الناتج الزراعي والطلب الخارجي، وقد قطع المغرب خطوات مهمة في الإصلاح الاقتصادي، الا ان توفير الفرص للجميع محدودة ولا تزال من أولويات السياسات المغربية، نظراً لنسبة الشباب الكبيرة في المغرب وسرعة النمو السكاني فيه (كيرييف، ٢٠١٨، صفحة ١ _ ٢).

منذ استقلال المغرب عام ١٩٥٦، بدأت المعاناة مع محدودية الموارد وارتفاع النفقات ، وضعف تنافس الاقتصاد الوطني (شمال، بناء الدولة الاحتمائية بالمغرب ، ٢٠٢٣، صفحة ٢٨٢) ، كما يعد الاقتصاد من العوامل المهمة في خلق الاستقرار النفسي ، فالدخل غير الثابت سيخلق الكراهية وعدم الرضا على المؤسسة الملكية، فضلاً عن عدم الانتماء للوطن، كما ان انتشار البطالة سيفتح المجال امام الإرهاب والجريمة والاعتداء والمخدرات والسرقة تجتاح المغرب (الكاظم، ٢٠١٧، صفحة ١٠).

عانى المغرب من أزمة اقتصادية عام ١٩٦٦، نتيجة التدهور الاقتصادي، وعجز في الميزانية السنوية العامة للملكية، ليتوجه الملك على إثر ذلك إلى اتباع نظام اقتصاد السوق ، واتباع



استراتيجية توحيد الريح لمصلحته، وأصدر قانون الاستثمارات الفلاحية في مارس / آذار عام ١٩٦٩، فضلاً عن قيام الملك الحسن الثاني بتأميم الطرق من التجارة الخارجية، وعقد اتفاقات مع المنظمة الأوروبية الاقتصادية، وأصدر الظهير الشريف في ٢ مارس / آذار عام ١٩٧٣ لتفعيل عملية مغرية الأطر ، والقطاعات الحيوية في المجال الاقتصادي والمجال الصناعي ، واسترجع الأراضي التي كانت تحت أيدي المعمرين وإخضاعها للإصلاح الفلاحي، كما منح الملك الحسن الثاني حرية في التعبير لمنظمات المجتمع المدني، ولاسيما فيما يتعلق بالفساد الاقتصادي (سالم، المغرب الأقصى في عهد الملك الحسن الثاني ١٩٦١-١٩٩٩، ٢٠١٧، صفحة ٤٧).

اهتمت دساتير المغرب الآتفة الذكر بالشباب على اعتبارهم الفاعل الأساسي في تفسير السياسة العمومية للمغرب، ولاسيما الاقتصادية منها، لكون الشباب في المغرب عانى كثيراً من ظروف معيشية صعبة، فضلاً عن صعوبة اندماجهم الاقتصادي، وأنهم يعدون ثروة بشرية يمكن الاستفادة منها في تحقيق التنمية الاقتصادية لو تم استغلالهم بالشكل الصحيح (امشوك، المصدر السابق، صفحة ١٢٠)، وبعد الفيضانات التي تعرضت لها مدينة (تافيلالت) ، عام ١٩٦٥ دعا الملك الحسن الثاني الشباب للعمل التطوعي لبناء سد على وادي (زيز) ، كرمز للوطنية (واتربوري، المصدر السابق، صفحة ١٤٦) . لتسمى سياسته هذه بسياسة السدود، التي تهدف إلى تطوير قطاع الزراعة، لتحسين الإنتاج الفلاحي وتوسيع الأراضي الزراعية عن طريق توفير مياه الري، وتحسين الظروف الاقتصادية في المناطق الريفية (خضراء، ١٩٨٦، صفحة ٥٢).

كان الملك الحسن الثاني واعياً لأهمية برامج التنمية الاقتصادية، التي من شأنها أن تخلق فرص عمل جديدة ، والتخفيف من الشعور بالحرمان ، وأنه سعى لإيجاد وسائل تضمن التوسع في الأنشطة الاقتصادية، بشرط أن لا تغير من البنيان الاجتماعي القائم، والمقصود بالتدابير هي (التأمينات ، والإصلاح الزراعي ، وتوسيع التعليم ، وخلق برجوازية وطنية) ، فضلاً عن تبنيه خلال عامي (١٩٦٨ و ١٩٦٩) حلولاً تمثلت في قانون الاستثمارات الفلاحية، والانضمام إلى الاقتصاد الأوربي أي اللجوء إلى الرأسمال الأجنبي ، والعمل على تصدير المزروعات الربيعية نحو السوق الأوروبية، وتوسيع قطاع السياحة، وخصص أكثر من (٣٠%) من استثمارات الخطة الخماسية (١٩٧٣ _ ١٩٧٨) لتنمية المزروعات الصناعية مثل (قصب السكر والشمندر، والحوامض ، والطماطم) (واتربوري، المصدر السابق، صفحة ٢٨٠) .

فرضت الازمة الاقتصادية على الملك الحسن الثاني ضرورة تبني سياسة تفعيل التقويم الهيكلي (الورياشي، ٢٠١٨، صفحة ٨)، الا ان هذه السياسة ساهمت إلى حد كبير في ارتفاع الأسعار، وتحديدًا في ٢٠ يونيو / حزيران عام ١٩٨١ (بنزواله، التعبيرات الاحتجاجية الجديدة عند الشباب المغربي: الاشكال والوظائف والتحويلات دراسة سوسيولوجية لروابط الالتراس بالمغرب، ٢٠٢٣، صفحة ١٨٢) إذ طلب الملك الحسن الثاني من مدير البنك الدولي (جيمس وولفسون) عام ١٩٩٥، بأن يقدم له تقريرًا مفصلاً عن حالة المغرب الاقتصادية، ليعرضه على أعضاء حكومته ونشره فيما بعد ، ليطلع عليه كافة أبناء المغرب، وبعد تقرير البنك الدولي الذي حدد الفساد والرشوة كأكبر معيق للنمو الاقتصادي والاستثمار الخارجي، فشكل شبكة من الجمعيات لمحاربة الفساد، وقدم تقريراً للبرلمان حول الاختلاس، الذي طال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، واعلن الملك الحسن الثاني عن ميثاق (حسن التدبير) ، لإصلاح الوظيفة العمومية، وعلى الرغم من ان هذه المبادرات حول محاربة الفساد كانت محدودة الا انها تمكنت من رفع الخطر نوعاً ما عن الاقتصاد المغربي والذي كان يعاني من ظاهرة الفساد (سالم، المصدر السابق، صفحة ٤٨) . فما ان ظهر التقرير عمت الفوضى في المغرب ، بعد ان تبين ان المغرب يقف على حافة الإفلاس بموجب ما جاء بالتقرير، فبدأت الأحزاب مثل (حزب الاستقلال ، وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية)، تأجج الشارع في المغرب وعملت على تعبئة الشباب، لمعارضة الحكومة، فأزعج الملك الحسن الثاني واتخذ بعض الإجراءات لتحجيم الأحزاب عن طريق وضع الشباب تحت مراقبة الأجهزة الأمنية، وإبعاد الأحزاب عن الحياة البرلمانية ، لتسير المغرب نحو الفراغ السياسي الذي نتج عنه محاولتي الانقلاب (يحياوي، المصدر السابق، صفحة ٤١ ، ٧١) (سالم، ٢٠١٧، صفحة ٥٥). ولا يخفى ان قمع الشباب من قبل الملك الحسن الثاني ، قد ولد ردود أفعال معاكسة بسبب انعدام الحريات ، والتغاضي عن محاسبة الفاسدين (الدين، ٢٠١٥، صفحة ٩١) .

أدرك المغرب أهمية زيادة الاندماج الاقتصادي، الا أن الخطوات المتخذة في هذا الاتجاه حققت نجاحاً جزئياً فقط، إذ وقع المغرب على عدد من الاتفاقيات التجارية منها اتفاقية (منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى) عام ١٩٧٧ ، والانضمام لاتحاد المغرب العربي المؤسس عام ١٩٨٩، وكان الغرض منه التعاون والاندماج بين دول شمال افريقيا، والمتمثل بحرية حركة المواطنين، ونقل السلع والخدمات ورأس المال، وتفعيل اتفاقية نظام المدفوعات عام ١٩٩١ (كيريف، ١، صفحة ٥ ، ١٣).



استعمل الملك الحسن الثاني أسلوب ما يسمى بتكتيك التعيينات المسبقة، لمناورة المجاميع المنظمة وإضعافها، فجميع التشكيلات السياسية كانت تعاني من نقص الكوادر الشابة من المنظمين والناشطين، وكان الملك الحسن الثاني يعدم بالحصول على المناصب العليا، ويضفي لنفسه الملك الحسن الثاني صفة التسامح مع المعارضة (واتروري، المصدر السابق، صفحة ٢٤٤). نستنتج مما سبق بأن المغرب قد حقق نتائج متقدمة في جوانب ، وتراجع في جوانب أخرى، إذ سعى إلى بناء الاقتصاد العصري، والمساهمة في تراجع نسبة البطالة، إلا أن هذا لم يمنع من استمرار معاناة المغرب مع الفقر المستشري فيها ، والذي لامس أغلب فئات المجتمع المغربي.

ثانياً/ تأثير سياسة الملك الحسن الثاني الاجتماعية والثقافية في الشباب في المغرب: يصعب الجمع ما بين المثقفين والمواطنين شبه الأميين في المغرب، لكون المثقفين يحملون أفكاراً ثورية تسعى للتغيير المستمر، لكنهم عاجزون عن تحقيق مشاريعهم، لصعوبة إقناع المواطنين بأبعادها وأهدافها، وشكل التعليم مفتاحاً لما يحمله الشباب من طموح يسعى إلى تحقيقه في المستقبل. (واتروري، المصدر السابق، صفحة ١٥٢) .

شهد المغرب الكثير من الانتفاضات شعبية شارك فيها (الطلاب ، والعمال ، والموظفين ، والباة المتجولين ، وسكان دور الصفيح) منها انتفاضة عام (٢٣ مارس / آذار عام ١٩٦٥) ، والتي قامت على إثر خروج عدد من التلاميذ والطلبة مظاهرات احتجاجية، على قرارات وزارة (التربية والتعليم)، إذ أصدرت الوزارة برئاسة يوسف بلعباس، مذكرة تحظر على البالغين ممن بلغوا عمر (١٨) الثامنة عشرة عاماً، من الالتحاق بالمدارس الثانوية (بنزواله، المصدر السابق، صفحة ١٨٠)، والزمامهم بالتوجه نحو التعليم التقني، بسبب الازمة الاقتصادية الطارئة التي أغلقت روافد مخصصات التعليم، وعند انتشار هذا القرار في مدينة الدار البيضاء عمت فيها المظاهرات، وكان ذلك في ٢٣ مارس / آذار عام ١٩٦٥، إذ نزل طلاب الثانوية إلى الشارع بتظاهرة كانت في بادئ الأمر توحى بأنها مظاهرة سلمية ،حاملين شعارات مثل (انهم لا يريدون ان يتعلم الفقراء)، الا أنها تحولت بعد ذلك إلى مواجهات عنيفة مع قوات الشرطة المحلية ، بفعل انضمام قطاعات مختلفة من العاطلين عن العمل اليها، ليتحول مجرى المظاهرة الطلابية من السلمية إلى العنيفة، ليلعب عدد القتلى من طرف قوات الشرطة (٣٠) ثلاثين قتيلاً، عندها تلقى الجنرال محمد اوفقيير الأوامر من الملك الحسن الثاني بإطلاق النار لإخماد التظاهرة، التي امتدت شعلتها إلى مدينتي الرباط وفاس،



فما كان من الجنرال محمد اوفقيير إلا بتنفيذ الأوامر بالقضاء على المظاهرات في المدن الثلاث المذكورة آنفاً، وإعادة النظام فيها ، مخلفاً وراءه عشرات القتلى (سالم، المصدر السابق، صفحة ٥٥)، فتفجر الحقد على الملك الحسن الثاني بهتافات (الحسن القاتل)، وتمكن الجنرال محمد اوفقيير من قمع فتنه الدار البيضاء لمدة (٣) ثلاثة أيام ، ثم توجه إلى مدينتي الرباط وفاس لقمع الطلاب المتظاهرين هناك أيضاً ، وفي ٢٩ مارس / آذار عام ١٩٦٥ ظهر الملك الحسن الثاني على شاشة التلفاز والقى خطاباً لشعبه قائلاً : (وضعتي أمام الاختبار يا شعبي العزيز)، وأعلن عن حالة الاستثناء، وحصر السلطات بيديه، والتي امتدت (٥) خمسة أعوام ، وقد عرف مصطفى قلوش حالة الاستثناء: (الحالة التي يتناول فيها الملك كافة الاختصاصات، والتي لا يشترط فيها التطابق مع مبدأ المشروعية ، وهي اختصاصات فوق العادة، كلما رأى بناءً على سلطته التقديرية، ان حوزة التراب مهددة)، بينما عرفها عمر بندور: (مجموعة من الاختصاصات الاستثنائية المقررة، من طرف العديد من الأنظمة، بهدف مواجهة الازمات السياسية، لفائدة السلطة التنفيذية، التي تقطع سريان القواعد القانونية المعتادة، من اجل استمرارية الدولة، وهو ما يسمى بالدكتاتورية المشروعة)، وان الملك الحسن الثاني اعلن عن حالة الاستثناء طبقاً لما جاء في الفصل (٣٥) من دستور عام ١٩٦٢، والذي ينص على : (اذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة، أو اذا وقع من الاحداث ما من شأنه ، ان يمس سير المؤسسات الدستورية، فيمكن للملك ان يعلن عن حالة الاستثناء، بمرسوم ملكي بعد استشاروا رئيسي المجلسين، وتوجيه خطاب للامة). (سالم، المغرب الاقصى في عهد الملك الحسن الثاني ١٩٦١_١٩٩٩، ٢٠١٧، صفحة ٥٥ _ ٥٧) ، كما أسس الملك الحسن الثاني قطاع (وزارة الشباب والرياضة) عام ١٩٦٦، لتطوير الشباب رياضياً ، إذ وضعت الوزارة عدة اهداف سعت نحو تحقيقها أهمها (امشوك، المصدر السابق، صفحة ١١١): _

١ _ إعداد برامج اجتماعية وتربوية وثقافية، تهدف إلى حماية الشباب.

٢ _ رفع مستوى العمل الجماعي، لدمج الشباب في المجتمع.

٣ _ دعم المنظمات والجمعيات الشبابية.

أعلن الملك الحسن الثاني في صيف عام ١٩٦٨ عن تأسيس هيئة من الشباب للقيام بأعمال تطوعية خدمة للصالح العام، وفي نفس العام قرر إقامة الصلوات داخل المدارس ، كما انه سمح في بناء دور للشباب لتلقيهم القيم الوطنية (واتريوري، المصدر السابق، صفحة ١٤٦)،



حاول الملك الحسن الثاني عام ١٩٧٠ القيام بهيكلة المؤسسة الاجتماعية، عن طريق استحداث بعض البرامج كالتغذية وتعبيد الطرق وإيصال الماء الصالح للشرب الكهرباء إلى المناطق الريفية، فالضغط الاجتماعي الواقع على عاتق الملك الحسن الثاني دفعه نحو، انتهاج برنامج التقويم الهيكلي عام ١٩٨٢، نتيجة فرض ثلاثة توجهات اجتماعية على المغرب، بعد ان عجز الملك الحسن الثاني عن تسديد ديون المغرب لصندوق النقد الدولي، وانحصرت التوجهات بالقيام بالإصلاح الضريبي، ورفع الدعم عن القطاعات غير المنتجة، ورفع ميزانية الاستثمار، لتظهر مستويات جديدة للتعامل مع الوضع الاجتماعي في المغرب، كما تعددت الانتفاضات والاحتجاجات منها السياسية كاحتكار الأحزاب للشأن العام والهيمنة على مقدرات المغرب، أما الاقتصادية فكانت تتركز في الفقر، وعجز الميزانية الذي بلغ (١٢%) عام ١٩٨٣، كما أن الدين العام وصل إلى (٨٢%) عام ١٩٨٣، فضلا عن أن الاحتياطي من العملة الصعبة لم يتجاوز يومين عام ١٩٨٣، والتضخم كان (١٠%) من نفس العام (شمال، المصدر السابق، صفحة ٢٨٢)، وارتفاع الديون، وضعف القدرة الشرائية، واحتكار فئة قليلة للثروة، والافلاس، كل هذه الأسباب دفعت الشباب في المغرب لسلك طريق التظاهر السلمي، للمطالبة بالحرية والمساواة والكرامة والعزة (أيوب، ٢٠١٦، صفحة ٨٥). والمطالبة بمجانية التعليم (بنزواله، المصدر السابق، صفحة ١٨٣).

وفي عام ١٩٩١ ظهرت مسألة التشغيل و المعطلين من أصحاب الشهادات، فضلا عن ظهور مسألة الهوية والحقوق (بنزواله، المصدر السابق، صفحة ١٨٣)، والمتمثلة بعدم مراعاة حقوق الأقليات، وانعدام الفرص الذي ولد عندهم شعور التهميش والانسلاخ عن المؤسساتية، مما ولد لديهم فكرة حمل السلاح ضد الدولة واستعمال المكائد لإسقاطها، كما أن فشل الأيديولوجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المغرب ابان حكم الملك الحسن الثاني، والذي جمع ما بين الليبرالية والاشتراكية، فضلا عن تدهور الإنتاج الثقافي والعلمي، التي أدخلت المغرب في صراعات وعداءات تعجز عن حلها، وسمحت في الوقت نفسه على التدخل الأجنبي في شؤونها العامة (رزاق، ٢٠٢٠، صفحة ١٣٨).

كما نهج الملك الحسن الثاني سياسة قوية في مجال خزن المياه في الأعوام التي تهطل فيها الامطار بغزارة لمواجهة التقلبات المناخية، فأصدر عام ١٩٩٥ قانون الماء، نص على بناء السدود و ضرورة ضمان وحدة مصادر المياه، والتحكم في الاستهلاك، وعلى اثر ذلك تم تأسيس وكالة التنمية الاجتماعية بتاريخ ٦ أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٩٩، مهمة هذه الوكالة تدور حول محاربة الفقر

، ودعم الفاعلين المحليين بشكل مباشر أو عن طريق الجمعيات التعاونية، كما استحدث الملك الحسن الثاني بموجب مرسوم أصدره في ٥ يوليو / تموز عام ١٩٩٩، مؤسسة تضامنية اجتماعية وطنية مغربية ، ذات استقلال مالي ، وذات منفعة عامة، يطلق عليها مؤسسة (محمد الخامس للتضامن) ، للتخفيف من معاناة الطبقة الفقيرة، وذوي الاحتياجات الخاصة، فضلا عن تعويض ضحايا الكوارث الطبيعية ، ونشر التعليم وتخليص المنظومة التربوية من أزمة الهدر المدرسي، وضعف قيمة المواطنة ، وضعف التكوينات الأساسية للتعليم مثل (القراءة، والكتابة ، والحساب ، واللغات والتواصل)، ولاسيما في مناطق الريف، والقضاء على الامية ولاسيما بين الأطفال (شمال، المصدر السابق، صفحة ٢٨٤).

ولإعادة ثقة الشباب بالنظام الحاكم في المغرب ، يتطلب تشريع سياسات سياسية واقتصادية واجتماعية، داعمه للشباب وتوهمهم لسوق العمل، وتوفير مستوى معاشي يليق بهم (القادر، المصدر السابق، صفحة ١١٣٧)، وتمكين الشباب من الحصول على الاعداد والتدريب المهني، وتوسيع قاعدة مشاركتهم للحصول على كافة الحقوق ، وفتح افاق المشاريع امامهم، فضلا عن تمكينهم من التعليم ليساهموا في صنع القرار ، وخلق منهم شخصيات قوية قادرة على تحمل الضغوطات وتحقيق الأهداف (مؤلفين، ٢٠١٩، صفحة ٣٧٨).

ثالثاً/ تأثير سياسة الملك الحسن الثاني التعليمية على الشباب في المغرب:ـ

شهد المغرب بعد الاستقلال عام ١٩٥٦، تحولات كبيرة وفي مختلف القطاعات واهمها التعليم، ومع تولي الملك الحسن الثاني الحكم عام ١٩٦١، أولى اهتماماً كبيراً ببناء نظام تعليمي لاحتواء فئة الشباب، لتحقيق غرضين، الأول: توسيع فرص التعليم ، والثاني: التأثير على وعي الشباب السياسي وتنمية روح المواطنة عندهم، فكان الملك الحسن الثاني حريصا على تطور التعليم ، وإعطاء اللغة العربية مكانة تليق بها ، عن طريق وضع مناهج تحافظ على الأصالة المغربية (الراجحي، ٢٠٢٥). ولاسيما وان المغرب بعد الاستقلال عمل على استيعاب حاملي الشهادة الابتدائية في الإدارة، وشغلوا مناصب متواضعة مثل الكتاب، ونظراً لقصر مدة التعليم الابتدائي، لم تعد الشهادة الابتدائية كافية لتسيير الشؤون الإدارية، فاصبح ما بين (٦٥%) و (٧٠%) من التلاميذ في المغرب يتوقفون بعد خمسة أعوام من الدراسة الابتدائية ليوسعوا صفوف العاطلين المتعلمين واصبح المصير نفسه يلاحق تلاميذ الثانوي، فلم تعد الوظائف الحكومية ولا الشركات الخاصة تشغل حاملي شهادة الثانوية، ففي



عام ١٩٦٦ بلغ عدد الحاصلين على الشهادة الثانوية حوالي (٧٢٠٥) مغربي، وبينهم (١٠٤٠) لا يتكلمون سوى اللغة العربية، وان من شروط الالتحاق بالإدارة ان يكون الشخص يجيد اللغة الفرنسية، وهنا أحس الطلبة بالغبن لكون اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية في المغرب، وعلى إثر ذلك شن تلاميذ المعهد الإسلامي إضراباً عام ١٩٦٤، طالبو فيه بعدم اعتماد اللغات الأجنبية لاجتياز امتحان البكالوريا، فضلاً عن مطالبتهم بمنع المعادلة مع البكالوريا للشهادات، التي تسلمها معاهد التعليم التقني، والتعليم الأصلي، وقد إلى الاضراب طلبة من مدينة فاس ومكناس ووجدة والحسيمة وتطوان، وكان الشباب في وضع حرج لأنهم لم يتلقوا من التكوين ما يكفيهم للحصول على الوظائف الإدارية العامة او في وظائف القطاع الخاص، لانهم يرفضون المهن اليدوية او الاشتغال بأعمال يتقاضون عنها مبالغ زهيدة، وفضلوا التوجه إلى اوربا للاستغلال فيها كعمال للحصول على أجور عالية، كما يحتاج قطاع التعليم الثانوي إلى حاملي شهادة الثانوية والبكالوريا، فهو بحاجة إلى (١٥٠٠٠) أستاذ عام ١٩٧٥، ولأزال غيظ وعدوانية، الشباب المحروم متقشبين دون تنظيم، إذ جعل الاتحاد الوطني للطلبة، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والجامعات النقابية، من انفسهم ناطقين باسم الشباب المغربي، لكنهم فشلوا في تعبئة الشباب من أجل أي عمل هادف (واتروري، المصدر السابق، صفحة ٢٨٣).

سعى الملك الحسن الثاني نحو توسيع قاعدة التعليم الابتدائي، عن طريق بناء المدارس لتلبية الطلب المتزايد على التعليم (العروي، ١٩٩٦، صفحة ٣١٢)، كما اتجه نحو تعريب المناهج الدراسية، لتقليص الاعتماد على الكفاءات الأجنبية التي كانت مهيمنة على الإدارة المغربية إبان مدة الحماية الفرنسية (الجابري، ١٩٩٣، صفحة ٤٥)، وارتفع في عهده عدد الجامعات التي ساهمت في تكوين نخبة من الشباب المتعلمين لتسيير مؤسسات المغرب، وارتفاع الوعي السياسي عندهم، وظهور الحركات الطلابية والنقابية، فضلاً تكوين الأطر الوطنية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (العطري، ٢٠٠٨، صفحة ٧٨).

إن أهم ما يميز المغرب هو ان تدبيره لمسألة الشباب، كام محكوما برؤية اقطاعية، تفتقد للشمولية والاندماج ما بين القطاعات المختلفة كالسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، والتي اهتمت بشؤون الشباب في المغرب، مما عمق من ازمة الشباب فيه (امشنوك، المصدر السابق، صفحة ١٠٩).



إن احترام حقوق الشباب فضلاً عن وجود انتخابات حرة نزيهة، لان تعزيز الحكم الدستوري الديمقراطي يتطلب إضفاء طابعاً دستورياً على الحقوق والحريات في المغرب، لأنه يعد مؤشراً لاستقرار المغرب، فضلاً عن بذل الجهود من قبل النظام السياسي المغربي، على رفع الدخل الحقيقي، وتوفير فرص العمل، وتحسين المستوى التعليمي والثقافي للشباب، وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بينهم (احمد، المصدر السابق، صفحة ١٣٢). كما اهتمت وزارة التربية والتعليم بالسياسة التعليمية والتربوية للشباب، والتفكير في سياسة تعليمية تستوعب مطالبهم وتطور من امكانياتهم (امشوك ر.، صفحة ١١١).

يبدو أن الملك الحسن الثاني لا يملك سوى وصفات مصطنعة لخلق روح المواطنة، فإذا كانت الكوارث الطبيعية أو الازمات الداخلية قادرة على إحيائها، فإن ذلك يتم فقط بصفة مؤقتة، وان الحلول الظرفية والتكرار يفقدها الفعالية، وان تجنيد الشباب بالقوة واجبارهم على العمل الجماعي سيولد لديهم الحقد وليس الاعتراز، وحاول الملك الحسن الثاني الهيمنة على الشباب، وان نجاحه في هذا الجانب اعطى نتائج سلبية ، تمثلت بجفاء الشباب تجاه النظام بسبب مراقبة انشطتهم العادية وغير العادية (واتروري، المصدر السابق، صفحة ١٤٦).

الخاتمة:

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: _

١_ أن الاهتمام الذي حضي به الشباب في المغرب من قبل الملك الحسن الثاني، وانتهاج خطاب سياسي يؤكد فيه أهمية الشباب واعتباره الفاعل الرئيس في السياسات العمومية، كما أن اهتمام الخطاب السياسي (الرسمي) ، لا يكفي للنهوض بقضايا الشباب مقارنة بتنامي نسبة التهميش لهم، ولاشك أن أزمة الشباب في المغرب تنحصر في غياب الاندماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والتي لديها القدرة على احتضان كفاءاتهم وتلبي احتياجاتهم.

٢_ تختلف سياسة المغرب عن بقية الدول ، وفقا لفلسفتها السياسية وأولوياتها الاجتماعية، وقد مر الشباب في المغرب بمراحل تاريخية عصيبة ، الا انه اثبت قدرته على التكيف مع التحديات المتجددة. كما يتطلب من إدارة المغرب تصميم سياسة عامة تجمع بين العدالة والكفاءة ، والاستفادة من التجارب لصياغة منهج سياسي يحاكي الديمقراطية، لان الديمقراطية التي كان ينشدها الملك الحسن الثاني ، تقوم على التنمية الاقتصادية والازدهار الاجتماعي.

٣_ تأثرت سياسة المغرب بالبنية الديمغرافية ، ونوع العلاقات الاجتماعية، وانه لا يمكن الفصل بين التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأسباب منهجية ومدرسية، فالعلاقة بينهما مترابطة ويصعب الفصل بينهما.

٤_ اظهر الملك الحسن الثاني اهتماما كبيرا بالأحزاب السياسية المغربية، اعتقادا منه ان ذلك سيمكنه من اكتساب المنافع، وبناء شخصيته السياسية.

٥_ رأى الملك الحسن الثاني ان توثيق علاقته مع الشباب المغربي، يجب ان تقوم على أساس المصالح المشتركة، والتي لا بد من العمل على تحقيقها، بشكل يضمن لكل الأطراف من تحقيق أهدافها

٦_ اعتمد الملك الحسن الثاني على أسلوب المراوغة والمواقف غير الثابتة، مما نتج عنها اصطدامات متكررة مع الأحزاب السياسية المغربية من جهة ، والشباب المغربي من جهة أخرى، ويمكن القول ان المدة التي حكم فيها الملك الحسن الثاني المغرب، قد شهدت على العديد من التطورات كالمشاركة السياسية والتشجيع على التعليم، وفتح باب التوظيف امام الشباب ، ولسياسة الملك الحسن الثاني تأثيرا مستداما ساهم في خلق جيل شبابي متعلم مؤهل للعمل السياسي، وخوض المعترك الحزبي، والقدرة على اتخاذ القرارات ، والاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، لبناء الاقتصاد الوطني.

٧_ عندما كان الملك الحسن الثاني في اوج قوته، كانت معارضة الشباب المنقفة لسلطته موضع قلق دائم له، فكان كل همه هو العمل على احتوائهم قدر الإمكان، وادرك مدى الخطورة التي يشكلها الشباب في حالة خروجهم من المدارس وعدم حصولهم على عملا يليق بهم، ولاسيما وان هناك علاقة قوية ما بين مشاكل الشباب العاطل عن العمل، والركود الاقتصادي.

٨_ أدت سياسة الملك الحسن الثاني التعليمية، إلى ارتفاع اعداد التلاميذ في المدارس، والطلبة في الجامعات، لتكوين نخبة شبابية تؤدي دورها في الإدارة والحياة السياسية والاقتصادية، بدلاً من الاعتماد على الكفاءات الأجنبية، في تسيير مؤسسات المغرب.



المصادر

أولاً/ الكتب العربية والمعرّبة

- ١_ أندلسي، نبيل. (٢٠١٦). العزوف السياسي في المغرب. طوب بريس.
- ٢_ أيت إزي، إبراهيم. (٢٠٢٤). الحراك الاجتماعي في مغرب ما بعد الاستقلال ١٩٥٦- ١٩٧٥ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- ٣_ بن خضراء، عثمان. (١٩٨٦). فلسفة الحكم عند الحسن الثاني من خلال ريع قرن.
- ٤- بوزوثة، جليلة. (٢٠٢٠). القانون وحكمة المال العام. مؤسسة هانس سايدل.
- ٥_ بوعزيز، مصطفى. (١٩٧٩). اليسار المغربي الجديد: النشأة والمسار (١٩٦٥-١٩٧٩). منشورات الزمان.
- ٦_ بو عناني، مصطفى. (٢٠١٨). السياسة اللغوية في المغرب.
- ٧_ الجابري، محمد عابد. (١٩٩٣). أضواء على مشكل التعليم بالمغرب. المركز الثقافي العربي.
- ٨_ حسن، أمزيان. (د.ت). اللامركزية وصناعة النخب في المغرب.
- ٩_ حريش، أحمد. (د.ت). الأمازيغ: قدم التسمية واللغة.
- ١٠_ سراج الدين، إسماعيل. (٢٠١٥). التحدي: رؤية ثقافية لمواجهة التطرف والعنف.
- ١١_ ضريف، محمد. (١٩٨٨). الأحزاب السياسية المغربية. إفريقيا الشرق.
- ١٢_ العرابوي، محمد مختار. (١٩٩٣). البربر عرب قدامى. منشورات المجلس القومي للثقافة العربية.
- ١٣_ العروي، عبد الله. (١٩٩٦). مجمل تاريخ المغرب. المركز الثقافي العربي.
- ١٤_ العطري، عبد الرحيم. (٢٠٠٨). سوسيولوجيا التعليم في المغرب. إفريقيا الشرق.
- ١٥_ لومة، محمد. (٢٠٠٤). الثورة المؤودة. دار الساقى.
- ١٦_ مجموعة مؤلفين. (٢٠١٩). استراتيجية تفعيل اندماج الشباب لتمكينهم اجتماعياً.
- ١٧_ المعوشي أيوب، بولين. (٢٠١٦). إشكالية التنمية المستدامة في العالم العربي. دار أفكار.
- ١٨_ فوده، محمد محمد أحمد. (٢٠١٤). التمكين الاجتماعي لجماعات الشباب الجامعي: الواقع والمأمول. المركز العربي للأبحاث والدراسات.
- ١٩_ هنتغتون، صموئيل. (٢٠١٥). النظام السياسي لمجتمعات متغيرة (ط. ٢). دار الساقى.
- ٢٠_ واتربوري، جون. (١٩٨٢). الملكية والنخبة السياسية في المغرب (م. نعمة & ع. عطية، مترجمان). دار الوحدة.
- ٢١_ وآخرون، علي اليازغي. (٢٠١٨). السياسة التعليمية في المغرب. المركز الثقافي العربي.



٢٢_ يحيوي، مصطفى، وآخرون. (٢٠٢٢). التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المغرب.

ثانيا/ الرسائل الجامعية

٢٣_ بن سالم، خولة. (٢٠١٧). المغرب الأقصى في عهد الملك الحسن الثاني ١٩٦١-١٩٩٩ (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر.

ثالثا/ الصحف

٢٤_ رباح، أحمد. (٢٠٢٢). إطلالة تاريخية عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب من المهد إلى اللحد. الحوار المتمدن، (٧١٢٣).

٢٥_ الزمان الإلكترونية. (د.ت).

٢٦_ الكروي، محمود صالح. (د.ت). دور الحسن الثاني في الإصلاح السياسي والدستوري في المغرب (١٩٩٣-١٩٩٩). الزمان الإلكترونية.

٢٧_ النهج الديمقراطي. (١٩٩٥).

رابعا/ المجالات العلمية

٢٨_ أمشونوك، رشيد. (٢٠١٩). الشباب المغربي بين تحديات الاندماج ورهانات السياسات العمومية. مجلة التمكين الاجتماعي، ١(٤).

٢٩_ بنزرواله، مصطفى. (٢٠٢٣). التعبيرات الاحتجاجية الجديدة عند الشباب المغربي. مجلة العلوم الاجتماعية، (٢٩).

٣٠_ بوعناني، مصطفى. (٢٠١٨). السياسة اللغوية في المغرب. مجلة صوتيات، ٢٠(٣).

٣١_ الجوينات، مرسيل عيسى بولص، & الشرايري، دانا جمال. (٢٠٢٢). اتجاهات الشباب الجامعي الأردني. مجلة اتحاد الجامعات العربية، ٤٢(٤).

٣٢_ خواص، مصطفى. (٢٠١٣). التحولات السياسية في المغرب الأقصى. مجلة التراث، (١٠).

٣٣_ رزاق، فائق محمد. (٢٠٢٠). التطرف: دراسة في الأسباب والمعالجات. مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، ٢٣(٣).

٣٤_ سيمو، علي محمود. (٢٠٢١). مجلة البحوث الأكاديمية.



٣٥_ عبد الصادق، توفيق. (٢٠١٨). حركة ٢٠ فبراير بالمغرب. مجلة المستقبل العربي، (٤٧٤).

٣٦_ عبد القادر، سلوى السيد. (٢٠١٩). الرؤية المجتمعية لتمكين الشباب. مجلة كلية الآداب، (٢٠)١١.

٣٧_ العيادي، الطيب. (د.ت). الشباب المغربي في خطابات السياسات العمومية. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، (١١١).

٣٨_ كردمين، وفاء. (د.ت). الشباب والتنمية. مجلة جيل الدراسات السياسية، (١١).

٣٩_ محسن، مصطفى. (٢٠٠٨). المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي. المجلة العربية للعلوم السياسية، (١٧).

خامسا/ الأوراق البحثية

٤٠_ عبد الكاظم، رياض مهدي. (٢٠١٧). تمكين الشباب لمواجهة التطرف الفكري. مؤتمر الاعتدال في الدين والسياسة، جامعة كربلاء.

٤١_ منصف، يوسف. (٢٠١٨). المقاربة الحقوقية والحركات الاجتماعية في المغرب. أوراق بحثية

First: Arabic and Translated Books

- 1_ Andalus, Nabil. (2016). Political Absenteeism in Morocco. Top Press.
- 2_ Ait Ezi, Ibrahim. (2024). Social Movement in Post-Independence Morocco 1956-1975. Arab Center for Research and Policy Studies.
- 3_ Ben Khadra, Othman. (1986). Philosophy of Governance under Hassan II: A Quarter Century Perspective.
- 4_ Bouzota, Jalila. (2020). Law and Governance of Public Finance. Hans Seidel Foundation.
- 5_ Bouaziz, Mustafa. (1979). The New Moroccan Left: Origins and Trajectory (1965-1979). Zaman Publications.
- 6_ Bou Anani, Mustafa. (2018). Language Policy in Morocco.
- 7_ Al-Jabri, Muhammad Abed. (1993). Lights on the Problem of Education in Morocco. Arab Cultural Center.
- 8_ Hassan, Amzian. (n.d.). Decentralization and Elite Formation in Morocco.
- 9_ Harish, Ahmed. (n.d.). Amazighs: The Origin of the Name and Language.
- 10_ Siraj al-Din, Ismail. (2015). The Challenge: A Cultural Vision to Confront Extremism and Violence.
- 11_ Dhrif, Muhammad. (1988). Political Parties in Morocco. Africa East.



- 12_ Al-Arabawi, Muhammad Mukhtar. (1993). Berbers: Ancient Arabs. Publications of the National Council for Arabic Culture.
- 13_ Al-Aroui, Abdullah. (1996). A Comprehensive History of Morocco. Arab Cultural Center.
- 14_ Al-Atri, Abdul Rahim. (2008). Sociology of Education in Morocco. Africa East.
- 15_ Luma, Muhammad. (2004). The Buried Revolution. Dar al-Saqi.
- 16_ Collective Authors. (2019). Strategy for Activating Youth Integration for Social Empowerment.
- 17_ Al-Muawshi, Ayoub, Pauline. (2016). The Problem of Sustainable Development in the Arab World. Dar Afkar.
- 18_ Foda, Muhammad Muhammad Ahmad. (2014). Social Empowerment of University Youth Groups: Reality and Prospects. Arab Center for Research and Studies.
- 19_ Huntington, Samuel. (2015). The Political System of Changing Societies (2nd ed.). Dar al-Saqi.
- 20- Waterbury, John. (1982). The Monarchy and Political Elite in Morocco (M. Naama & A. Attia, Trans.). Dar al-Wahda.
- 21_ Others, Ali al-Yazgi. (2018). Educational Policy in Morocco. Arab Cultural Center.
- 22_ Yahyawi, Mustafa, et al. (2022). Social, Cultural, and Political Transformations in Morocco.

Second: Academic Theses

- 23_ Ben Salem, Khawla. (2017). Morocco under King Hassan II 1961-1999 (Unpublished Master's Thesis). University of Muhammad Khider.

Third: Newspapers

- 24_ Rabass, Ahmed. (2022). A Historical Glimpse at the National Union of Moroccan Students from Birth to End. Al-Hiwar al-Mutamaddin, (7123).
- 25_ Al-Zaman Electronic. (n.d.).
- 26_ Al-Karoui, Mahmoud Saleh. (n.d.). The Role of Hassan II in Political and Constitutional Reform in Morocco (1993-1999). Al-Zaman Electronic.
- 27_ Al-Nahj al-Dimocrati. (1995).

Fourth: Scientific Journals

- 28_ Amchenouk, Rashid. (2019). Moroccan Youth between Integration Challenges and Public Policy Stakes. Journal of Social Empowerment, 1(4).
- 29_ Benzroual, Mustafa. (2023). New Protest Expressions among Moroccan Youth. Journal of Social Sciences, (29).
- 30_ Bou Anani, Mustafa. (2018). Language Policy in Morocco. Journal of Phonetics, 20(3).



- 31_ Al-Juwaynat, Marcel Issa Paul, & Al-Sharayri, Dana Jamal. (2022). Attitudes of Jordanian University Youth. Journal of the Union of Arab Universities, 42(4).
- 32_ Khawas, Mustafa. (2013). Political Transformations in Morocco. Journal of Heritage, (10).
- 33_ Razzak, Faten Muhammad. (2020). Extremism: A Study of Causes and Treatments. Journal of Qadisiya for Humanities, 23(3).
- 34_ Simo, Ali Mahmoud. (2021). Journal of Academic Research.
- 35_ Abd al-Sadiq, Tawfiq. (2018). The February 20 Movement in Morocco. Journal of Arab Future, (474).
- 36_ Abd al-Qadir, Salwa al-Sayyid. (2019). Community Vision for Youth Empowerment. Journal of Faculty of Arts, 11(20).
- 37_ Al-Ayadi, al-Tayyib. (n.d.). Moroccan Youth in Public Policy Discourses. Journal of Generation of Humanities and Social Sciences, (111).
- 38_ Kardmin, Wafa. (n.d.). Youth and Development. Journal of Generation of Political Studies, (11).
- 39_ Mohsen, Mustafa. (2008). Political Participation and Prospects for Democratic Transition. Arab Journal of Political Science, (17).

Fifth: Research Papers

- 40_ Abd al-Kazim, Riyadh Mahdi. (2017). Empowering Youth to Confront Intellectual Extremism. Conference on Moderation in Religion and Politics, University of Karbala.
- 41_ Monsef, Youssef. (2018). Human Rights Approach and Social Movements in Morocco. Research Papers.

JOBS



مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science



Print -ISSN 2306-5249

Online-ISSN 2791-3279

العدد الأربعون

٢٠٢٦ م / ١٤٤٧ هـ



مجلة العلوم الأساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية